E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2000/WG.3/CP. 6
12 October 2000
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع إقليمي حول المؤشرات الاجتماعية في
إطار تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في العالم العربي
مسقط، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

تجربة فلسطين في مجال إنتاج واستخدام المؤشرات الاجتماعية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الإسكوا.

00-0519

مقدمة

يعرض التقرير ملخصاً للواقع الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، مع التركيز على التقدم الذي طرأ خلال الفترة الأخيرة على المؤشرات الأساسية للتقييم القطري المشترك (Common Country Assessment). وتبرز الورقة الجوانب الأساسية المتعلقة بالنشاط الإحصائي والصعوبات التي تواجهها عملية جمع البيانات، بالإضافة إلى التقدم الحاصل في المجال المعين على مستوى الأراضي الفلسطينية.

عند دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية أنشئت طبقاً لاتفاق السلام المرحلي الذي وقع في أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث تولت السلطة الوطنية الفلسطينية المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية ضمن قيود محددة فرضت في الاتفاقات المرحلية المتعلقة بنقل الصلاحيات في قطاع غزة في أيار ١٩٩٤ وفي أجزاء من الضفة الغربية في أيلول ١٩٩٥، وضمن الجدول الزمني للتنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقات سيطر الفلسطينيون مع نهاية آذار ٢٠٠٠ بالكامل (أي سيطرة أمنية وإدارية) على حوالي ٢١,٦% من الأراضي الفلسطينية بواقع ٨٣,٣% من أراضي قطاع غزة و١٧,٧% من الضفة الغربية. كما يجدر الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا توجد سيطرة فلسطينية على المعابر والحدود، وبالتالي لا توجد سيطرة أو مراقبة دقيقة على التجارة الخارجية وحركة العمالة والهجرة الخارجية والسياحة الوافدة والاتصال بالعالم الخارجي.

في مجال تدفق المعلومات والبيانات الإحصائية، فقد أنشئ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في خريف ١٩٩٣ باسم مركز الإحصاء الفلسطيني، حيث بدأ بتخطيط وتنفيذ برنامج إحصائي وطني منطلقاً من نقطة الصفر، حيث لم يتم الاعتماد على أي إرث من عهد الاحتلال في مجال الإحصاءات الرسمية. لذلك فقد كانت التحديات كبيرة والمهمة صعبة لعدة أسباب، حيث كان على الجهاز أن يقوم بتغيير توجهات وانطباعات السكان وأصحاب المنشآت نحو الإحصاء الذي استخدم على مدار التاريخ الفلسطيني الحديث كأداة لخدمة الأنظمة التي كانت تحاول فرض سيطرتها بشكل محكم على الشعب الفلسطيني ومقدراته[1]. كما أن جزءاً أساسياً من مصادر البيانات (المصادر الثانوية) لم تكن مجهزة من الناحية الإدارية والفنية لتزويد الجهاز بالبيانات الإحصائية التي يتم اشتقاقها من السجلات الإدارية في الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى. ولا تزال هذه المشكلة قائمة –بالرغم من التقدم الذي طرأ على هذه المصادر من حيث توفير المعلومات – حتى منتصف عام ٢٠٠٠، ولم يستطع الجهاز حتى الآن استكمال بعض الجوانب التفصيلية في برنامجه الإحصائي في العديد من المجالات بسبب قصور السجلات الإدارية من حيث الانتظام في تدفق المعلومات والمشكلات المتعلقة بالتصنيفات والمعايير والمفاهيم لمختلف المؤشرات التي يتم اشتقاق الإحصاءات حولها.

على صعيد آخر، يجدر التنويه إلى أن قصر فترة العمل الإحصائي الفلسطيني الرسمي تجعل إمكانية إجراء تحليل الاتجاهات Trend analysis صعبة إلى حد ما بسبب عدم توفر بيانات تاريخية في كافة المجالات، إذ أن البيانات التي كان مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي يوفرها لم تكن شاملة وتفصيلية لكافة المجالات، كما أن هناك بعض الاختلافات في المنهجية وطرق القياس مما يصعب عمليات المقارنة عبر الزمن.

على صعيد رسم السياسات التنموية وتنفيذها، يجدر التنويه إلى أن أول مجلس تشريعي فلسطيني انتخب عام ١٩٩٦، حيث وقع على عاتق هذا المجلس خلق الإطار التشريعي والبيئة القانونية الداعمة لعملية التنمية، بما في ذلك قوانين تشجيع الاستثمار وقانون العمل وسلطة النقد والتعليم العالي والمصادر الطبيعية، والأحزاب السياسة والخدمة الوطنية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والمصارف والتشكيلات الإدارية وضريبة الدخل وغيرها من القوانين اللازمة لتنظيم العملية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أنجزت السلطة التشريعية عدداً من هذه القوانين وأجيزت من

[1] على سبيل المثال، استخدم تعداد السكان عام ١٩٦٧ الذي أجراه الاحتلال الإسرائيلي لتحديد الإقامة ونوع الهوية الشخصية للمواطنين، واستغلت السجلات المركزية في الأنشطة الأمنية للقوات الإسرائيلية.

السلطة التنفيذية، في حين أن هناك بعض القوانين أجيزت من السلطة التشريعية ولم تجز بعد من السلطة التنفيذية، وهناك مشاريع قوانين لا زالت في مرحلة النقاش من السلطة التشريعية.

في ضوء المعطيات السابقة حول الواقع السياسي والبيئة الإحصائية المتوفرة، سنورد فيما يلي عرضاً لأهم المؤشرات الخاصة بالتقييم القطري المشترك، وفقاً لما يتوفر من الإحصاءات الرسمية المشتقة من مختلف المصادر، حيث اعتمدنا في إعداد المؤشرات على التوجيهات العامة للتقييم القطري المشترك. ومن الجدير بالذكر أن المفاهيم والمصطلحات والمعايير المستخدمة في القياسات هي نفس المعايير والمفاهيم الصادرة وفقاً للتوصيات الدولية إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في مجال التنمية الاجتماعية

تعتمد الإحصاءات الاجتماعية اعتمادا تاما على إحصاءات السكان ويجب النظر إليها كجزء لا يتجزأ من عناصر نظام الإحصاءات السكانية. وتستند الإحصاءات الاجتماعية في مصادرها على مزيج من السجلات الإدارية والمسوح المتخصصة.

إن إحدى الطرق للحصول على نظرة شاملة للإحصاءات الاجتماعية هي وضع قائمة تشتمل على كافة القطاعات الاجتماعية الرئيسية من خلال هيكلية المؤسسات العامة في أي بلد. وقد اتفقت الدول على تحديد بعض تلك الاهتمامات عن طريق إنشاء المنظمات الدولية ضمن هيئة الأمم المتحدة. فهناك منظمة العمل الدولية لأمور العمل والعمال ومنظمة الصحة العالمية للأمور الصحية ومنظمة اليونسكو لأمور التربية والتعليم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة لأمور الغذاء وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأمور الاقتصادية ومنظمة الانتربول للعمل ضد الجريمة وهيئة الأمم المتحدة نفسها لأمور السلام وغير ذلك من المنظمات الدولية. وقد احتوت القائمة التي تم اتباعها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تغطي مجالات الإحصاءات الاجتماعية والتي تعتبر الركيزة الأساسية في تحديد المجالات التي يتم استخدامها في تحديد المؤشرات الاجتماعية التي تستخدمها السلطة الفلسطينية في مجال مراقبة وتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، وتتضمن:

- السكان والتركيب السكاني
- التعليم وفرص الالتحاق في المدارس
- دخل الأسرة وإنفاقها واستهلاكها
- الصحة وفرص الحصول على الرعاية الطبية
- القوى العاملة وظروف العمل
- ضحايا الحوادث والجرائم
- المساكن والمرافق
- الثقافة والترفيه
- المرأة والرجل (الجندر)
- الطفل

وفيما يلي نورد قائمة المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في مجال التنمية الاجتماعية وفقا للمجالات الخاصة بها:

المجال	مجموعة المؤشرات
السكان والتركيب السكاني	- أعداد السكان، معدلات الزيادة الطبيعية، معدل النمو السكاني، الكثافة السكانية، نسبة الجنس، الحالة الزواجية، التركيب العمري والنوعي للسكان، نسبة الإعالة، نوع الأسر - الخصوبة/ معدل الخصوبة العام، معدلات الخصوبة التفصيلية، معدل الخصوبة الكلية - الإحلال/ الإجمالي والصافي - المواليد/ معدل المواليد الخام - الوفيات/أعداد الوفيات، معدل الوفيات الخام، توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة، معدلات الوفاة التفصيلية، معدل وفيات الرضع، الوفيات المبكرة، وفيات حديثي الولادة، وفيات الأطفال بعد حديثي الولادة ووفيات الأمومة - معدل الزواج والطلاق الخام والتفصيلي/ مدة الحياة الزوجية - الهجرة
التعليم وفرص الالتحاق في المدارس	- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة - معدلات الالتحاق/ نسب الرسوب/ نسب التسرب - الكثافة الصفية - متوسط عدد السنوات الدراسية التي أنهاها الفرد - الخدمات والوسائل التعليمية المتوفرة في المدارس - أعداد الطلاب والمعلمين والمدارس وكليات المجتمع المتوسطة والجامعات - التعليم العالي حسب التخصص والمؤهل العلمي
دخل الأسرة وإنفاقها واستهلاكها	- متوسطات الاستهلاك والإنفاق (على مستوى الأسرة والفرد) - دخل الأسرة المعيشية (الأسرة والفرد) وتوزيعات الدخول - القيمة النقدية لسلة الغذاء اللازمة لتلبية المتطلبات الأسرة المعيشية - الفقر/ خط الفقر بأنواعه، فجوة الفقر، نسبة الأسر الفقيرة
الصحة وفرص الحصول على الرعاية الطبية	- أعداد المرضى والمستشفيات - أسباب الوفاة - الأمراض المعدية - الصحة المساندة والمهنية - الصحة الإنجابية/ معدل انتشار وسائل منع الحمل، تنظيم الأسرة (المباعدة بين الولادات)، النساء الحوامل اللواتي زرن الطبيب قبل الولادة، النساء الحوامل اللواتي أشرف على ولادتهن شخص مدرب، النساء اللواتي تلقين تحصينا ضد الكزاز - انتشار الأمراض التناسلية - الحصول على خدمات صحة الأمومة ونوعيتها

القوى العاملة وظروف العمل
- القوى البشرية
- القوى العاملة/ العمالة/ البطالة/ العمالة المحدودة
- المهنة
- النشاط الاقتصادي
- ساعات العمل
- الأفراد خارج القوى العاملة
- معدلات أيام العمل الشهرية
- متوسطات الأجور

ضحايا الحوادث والجرائم
- المجرمين حسب أوضاعهم البيئية والاجتماعية
- العقوبات والنظام القضائي
- قضايا المحاكم والقضايا المسجلة في ملفات الشرطة
- المصابين في حوادث الطرق
- العاملين في الجهاز القضائي

المساكن والمرافق
- الكثافة السكانية
- كثافة المسكن (عدد الأفراد لكل غرفة)
- الحصول على المياه المأمونة
- الوصول إلى المرافق الصحية
- الوصـــول إلى الخدمات العامة/ المدارس، عيادات صحية بأنواعها، مستشفيات، المواصلات العامة
- امتلاك الأسر للسلع المعمرة ووسائل توليد الدخل

الثقافة والترفيه
- توفر المكتبات المنزلية
- توارث القصص والحكايات الشعبية
- ممارسة القراءة ومشاهدة التلفاز والاستماع للراديو
- المسارح ودور السينما ومؤسسات البث الإذاعي والتلفزيوني
- المكتبات العامة
- المراكز الثقافية والمراكز الشبابية والرياضية والجمعيات الخيرية
- المعارض والمهرجانات
- المساجد ودور القرآن والكنائس

المرأة والرجل تشمل المؤشرات المستخدمة لمراقبة وضع المرأة في المجتمع الأمور التالية على الأقل:
- المشاركة في العمل السياسي والتمثيل في الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية
- المشاركة في المواقع القيادية
- مشاركة المرأة في سوق العمل

- الملكية والوصول إلى المصادر
- تعليم المرأة وصحتها بالمقارنة مع الرجل

الطفل

ركـزت المؤشـرات الاجتماعية الخاصة بالطفل على توفير المؤشرات التالية والمتعلقة بواقع الطفل الفلسطيني:
صـحة الطفل، الثقافة والنشاطات الثقافية، التعليم، الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (الأطفال المعاقين)، الأطفال تحت ظروف خاصة (الجانحين، الأيتام، العنف)، عمل الأطفال
وذلك باعتماد التفصيلات التي وردت في المجالات السابقة

المعوقـات

تغطـي الإحصـاءات السكانية والاجتماعية مجالات السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة ومعايير المعيشة والأمن والعدالـة، وتشـرف هـذه البرامج أيضاً على إصدار إحصاءات متخصصة ضمن برنامج إحصاءات الطفل وبرنامج إحصـاءات المـرأة والـرجل (الجندر) الذي يقوم على أساس إبراز جميع الإحصائيات حسب الجنس ووفقاً للمقاييس العالميـة فـي هذا المجال. إلا أن هناك بعض المعوقات التي يواجهها برنامج الإحصاءات السكانية والاجتماعية على صعيد جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية في هذا المجال والتي سنورد بعضها فيما يلي.

إن عمـلية تدويـر عجلة الإحصاءات المشتقة من السجلات الإدارية للوزارات والدوائر الحكومية وغير الحكومية في الأراضـي الفلسـطينية تتطـلب كادراً مدرباً للعمل على معالجة وإنتاج هذه الإحصاءات، بالإضافة إلى القيام بتدريب الكوادر التي تعمل في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية على تسجيل البيانات التي تتوفر لديهم بصورة صحيحة تضمن إمكانية استخدامها لأغراض إحصائية.

كمـا تتطـلب عملية تشغيل برامج السجلات الإدارية تدفقاً منتظماً ومتواصلاً للبيانات من مصادرها الثانوية. وفي هذا المجـال يشـار إلى حداثـة التجربة أيضاً في الوزارات الفلسطينية ومؤسسات وأجهزة الحكومة والتي أدت إلى عدم الاهـتمام بشـكل كـافي بميـدان البيانات والتعامل معها نظراً للأولويات الكثيرة المطروحة على جداول أعمال هذه المؤسسـات، إذ يعتـبر الـبعض أن عملية إنشاء نظم المعلومات وقواعد البيانات ضمن أجهزة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى أولوية ليست ذات طابع مستعجل ويمكن تأجيل العمل عليها إلى حين.

هناك حاجة إلى تطوير في منهجيات العمل وتطوير وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والمعايير والقياسات وأدلة الترميز، بحيـث تؤخـذ خصوصيات المجتمع الفلسطيني بعين الاعتبار. التجربة الفلسطينية حتى الآن معتمدة بشكل كامل على التوصـيات الدولية كما هي، إلا أن هناك حاجة للعمل على تطويع هذه التوصيات لضمان تحقيق هدف خدمة المصلحة الوطنية وحاجات المستخدمين، والتواصل والتناسق مع التوصيات الدولية.

كذلـك، يبرز في الحالة الفلسطينية معوقات إضافية في العمل الإحصائي وتناول موضوع التنمية، حيث تقوم المؤسسة الإحصـائية بعمـل مزدوج يتمثل بتوفير الرقم الإحصائي، وخلق ثقافة استخدام الإحصاء في صناعة القرار التنموي، ولذلـك لا زال مستخدمو البيانات بحاجة لتدريب وتأهيل في مجال استخدام الأرقام الإحصائية، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل في مجال تطوير القدرات لتحديد الحاجات والأولويات من الإحصاءات.

كما أن المشكلة العامة الأخرى التي تعاني منها الإحصاءات السكانية والاجتماعية بشكل عام ترتبط بتوفر المصادر المادية اللازمة لتنفيذ النشاطات والفعاليات الإحصائية المختلفة بما في ذلك المسوح الميدانية ومعالجة البيانات التي يمكن اشتقاقها من السجلات الإدارية، حيث يتأثر تنفيذ بعض النشاطات من حيث التوقيت بأجندة الجهة الممولة. وفي هذا السياق يشار إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتمد في جزء أساسي من تمويل المشاريع المختلفة على مصادر تمويل خارجية.

على صعيد آخر هناك مواطن قصور متعلقة بكل مجال من مجالات عمل الإحصاءات السكانية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال لم تستطع إحصاءات العمل بعد توفير بيانات حول هيكلية الأجور وتكلفة العمل والتدريب المهني، كما لم توفر بيانات حول القطاع غير المنظم والتدريب المهني (جاري العمل حالياً على تنفيذ المسح الثاني حول عمل الأطفال). لا يتوفر بيانات حول حركة وخصائص القادمين والمغادرين من وإلى الأراضي الفلسطينية نتيجة لعدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود. كما لم تستكمل الإحصاءات السكانية عملية بناء سجل السكان وتطوير آلية تحديثه ومتابعة تطويره، وهكذا فإن هناك بعض الجوانب التفصيلية في كل مجال من مجالات الإحصاءات السكانية والاجتماعية لا تزال بحاجة إلى توفير بيانات إحصائية عنها بصورة مستمرة ومنتظمة.

ولعل قضية تدريب الكادر الفني من أهم المتطلبات اللازمة لعملية التطوير المرتبطة بحل مواطن القصور والنقص في العمل الإحصائي الفلسطيني. ويشار هنا إلى تنوع مجالات الإحصاء التي يحتاج كادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تدريب فيها.

كما تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن التباين في المستويات المطلوبة من التأهيل والتدريب هو في معظم المجالات الإحصائية. فالحديث يدور عن أساسيات جمع ومعالجة وتحليل بيانات في مجال معين، كما يدور أيضاً حول طرق المعالجة العلمية لعدم الاستجابة الكلية والجزئية *Total and Partial Non Response* وطرق سمكرة البيانات بما في ذلك عمليات الـ Imputation ومعالجة البيانات المفقودة *(Missing Data)* والتحليل المعمق ودمج البيانات من مختلف المصادر لذات المجال.

كما أن هناك حاجة مستمرة لتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإحصائية المختلفة بحيث لا تصبح عملية البحث عن التمويل جزءا من عملية تنفيذ المشروع وبالتالي تفرغ الكادر الفني والإداري للعمل في إنتاج وتطوير البيانات الإحصائية. كذلك فإن توفير المساعدة الفنية Technical Assistance يعتبر أمراً حيوياً لحصول كادر الجهاز الذي ينفذ العديد من البرامج الإحصائية على خبرة إقليمية ودولية في مجالات الإحصاء المختلفة من خلال بعثات يقوم بها خبراء فنيين في مجالات إحصاء محددة، بحيث يقوم الخبير بالعمل وتقديم المشورة والنصيحة للكادر الفني في تنفيذ النشاط الإحصائي في المجالات المختلفة. بالإضافة إلى توفير آلية تضمن توفر المراجع العلمية والمجلات والدوريات العلمية اللازمة لتوفير السند العلمي والإطار النظري لجميع الأنشطة الإحصائية، بحيث تكون متوفرة بين يدي الكادر الفني بصورة متواصلة.

بالطبع، فإن هناك مجالاً آخر لقصور الإحصاءات الاجتماعية الفلسطينية تشترك فيه مع بقية البرامج الإحصائية الرسمية في الدول العربية والدول الأخرى، وهذا المجال متعلق بتوفير البيانات التفصيلية حول جودة الحياة ونوعيتها، حيث أن معظم المؤشرات التي تتناولها الإحصاءات الاجتماعية متعلقة بالبقاء على قيد الحياة دون توفير بيانات مفصلة

حول جودة الحياة التي يتمتع بها السكان. فعلى سبيل المثال مؤشرات البقاء على قيد الحياة ومعدلات الوفيات ووفيات الرضـــع تشير إلى نسبة من يبقون على قيد الحياة، ولكن لا تحدد هذه المؤشرات نوعية الحياة التي يعيشونها، غير أنه توجـد مؤشـــرات للأعوام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ تتعلق بمعايير المعيشة من واقع مسح إنفاق واستهلاك الأسرة. كما أن معـــدل التسرب يبين نسبة الأطفال الذين يتسربون من المدارس، ولكن لا تتوفر مؤشرات حول أسباب التسرب وعلاقة ذلك بالفقر وتعليم الأم ومهنة الأب وما إلى ذلك من عوامل اجتماعية تحيط بالطفل والأسرة.

الخصائص الاجتماعية للسكان في فلسطين

يمـــتاز المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية بأنه مجتمع فتي، كما يبدو المجتمع المقيم في قطاع غزة فتيا بشـــكل اكـــبر ممـــا هو علية في الضفة الغربية، حيث يظهر التوزيع العمري لسكان الأراضي الفلسطينية ارتفاع نسبة الأفـــراد صـــغار الســـن مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخمس سنوات من العمر في منتصف عام ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية ١٨,٥% من مجمل السكان، كما وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (١٤-٠) لـــنفس العام بحوالي ٤٦,٨% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية، كما وبلغ العمر المتوقع عند الولادة لعام ٢٠٠٠ فـــي الأراضـــي الفلســـطينية ٧١,٨٢ سنة، حيث يتوزع هذا المعدل بواقع ٧٠,٢٧ سنة للذكور و٧٣,٤٣ سنة للإناث. أما فيما يتعلق بعدد السكان، فقد قدر في منتصف عام ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية بما يعادل ٣،١٥٠،٠٥٦ . وبـــلغت نســـبة ســـكان الحضر لعام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية ٥٣,١% مقابل ٣١,٠% و١٥,٩% في الريف والمخيمات على التوالي.

تعتـــبر مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حاليا في المجتمعات الأخـــرى، ومن أسباب ارتفاع مستويات الخصوبة الزواج المبكر خاصة للإناث، الأوضاع السياسية، الرغبة في إنجاب الذكور، العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خـــلال السنوات القليلة الماضية، وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك انخفاض مضطرد فـــي معـــدل المواليـــد الخـــام (عدد المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان في منتصف العام) خلال النصف الثاني من العقد الماضـــي. إذ قدر معدل المواليد الخام لعام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية ٤٢,٧ لكل ألف من السكان، في حين قدر في الضفة الغربية بـــ ٤١,٢ لكل ألف من سكان الضفة الغربية و٤٥,٤ لكل ألف من سكان قطاع غزة. ونشير هنا إلى أن معـــدل المواليد الخام بدأ بالانخفاض منذ منتصف السبعينات، إلا أنه ومع اندلاع الانتفاضة، فقد أخذ بالارتفاع حيث وصـــل إلى ٤٦,٧ لكل ألف في الضفة الغربية و٥٤,٧ لكل ألف في قطاع غزة في عام ١٩٩٠، ثم بدأ بالانخفاض مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما إذا أخذنا في الاعتبار مقياس معدل الخصوبة الكلية (متوسط ما تنجبه المرأة من أطفال خلال فترة حياتها الإنجابية) نجـــد أن معدل الخصوبة الكلية انخفض من ٦,٤ مولود خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ إلى ٦,١ مولود عام ١٩٩٥، وانخفـــض إلى ٦,٠ مولود عام ١٩٩٧ وفق النتائج النهائية للتعداد، ويعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفـــاع نسب التعليم وخاصة تعليم الإناث، وزيادة مشاركة الإناث بالقوى العاملة، واستتباب الأمن، كما أن تحسن الأوضـــاع الصـــحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الأراضي الفلسطينية لها اثر واضح في انخفاض مســـتويات الخصـــوبة حيث بلغت نسبة النساء اللواتي سبق أن استخدمن أي وسيلة منع حمل ٧٢,٢% من بين النساء الـــلواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، ونسبة الاستخدام الحالية لوسائل منع الحمل بلغت

٤٦,٠% في الأراضي الفلسطينية لنفس العام، ومن المتوقع أن تستمر في هذا الارتفاع خلال السنوات القادمة في ظل الاهتمام المتزايد بالمرأة وصحتها الإنجابية وذلك من خلال عقد الدورات والندوات التثقيفية والإعلامية وغيرها.

ورغم الانحدار المتوقع في معدلات الخصوبة إلا أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية سيبقى يافعا خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل. وننوه هنا إلى أن معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية بما لا يقل عن طفل–طفل ونصف، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية لعام ١٩٩٧ في الضفة الغربية ٥,٦ مولود في حين بلغ قي قطاع غزة ٦,٩ مولود.

الوفيات

بشكل عام يعتبر مستوى الوفيات في الأراضي الفلسطينية منخفضا بالمقارنة مع الدول النامية والدول العربية، حيث انخفضت معدلات الوفيات بشكل عام ومعدلات وفيات الرضع بشكل خاص منذ بداية العقد الأخير من القرن السابق في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ معدل الوفيات الخام لعام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية ٤,٨ لكل ألف من السكان في حين بلغ في الضفة الغربية لنفس العام ٤,٩ لكل ألف من السكان مقارنة مع ٤,٧ لكل ألف من السكان في قطاع غزة، كما بلغ معدل وفيات الرضع للفترة من ١٩٩٠–١٩٩٤ في الأراضي الفلسطينية ٢٧,٣ لكل ألف مولود حي (٣٠,٠ للذكور و٢٤,٠ للإناث) مقارنة بـ ٣٥,٢ لكل ألف مولود حي للفترة من ١٩٨٥–١٩٨٩، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون خمس سنوات لعام ١٩٩٠–١٩٩٤ في الأراضي الفلسطينية إلى ٣٣,٢ مقارنة بـ ٤٠,٩ للفترة من ١٩٨٥ –١٩٨٩. كما وبلغ معدل وفيات الأمومة في الأراضي الفلسطينية حوالي ٧٠–٨٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة عام ١٩٩٥.

الرعاية الصحية

أشارت نتائج المسح الصحي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٦ أن ٥٢,٧% من السكان حصلوا على خدمات الرعاية الأولية في نفس التجمع السكاني، ومن الملاحظ وجود زيادة في نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف كادر طبي مؤهل بين العامين ١٩٩٦–٢٠٠٠ حيث كانت هذه النسبة في العام ١٩٩٦ تساوي ٩٤,٩% بينما بلغت في العام ٢٠٠٠، ٩٦,٩%. فيما يتعلق بتغطية مطعوم الحصبة بين الأطفال نلاحظ حصول تطور في هذه النسبة بين الأطفال اقل من خمس سنوات إذ كانت هذه النسبة في العام ١٩٩٦ في الأراضي الفلسطينية ٣٦,٩% بينما بلغت ٦٩,٧% عام ٢٠٠٠.

القوى العاملة

إن القيود والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني والتي هدفت إلى إلحاقه الكامل بالاقتصاد الإسرائيلي، أدت إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني في إطار المعضلات القائمة وعلى رأسها تشويه نمط الإنتاج، والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية المباشرة مع الاقتصاديات العربية والعالمية وكذلك تشويه نمط توزيع قوة العمل بين القطاعات مع اشتداد ضيق فرص العمل التي أدت إلى هجرة نسبة كبيرة من قوة العمل، والتحاق المتبقي منها بأسواق العمل الإسرائيلية في أعمال ومهارات متوسطة ومتدنية.

ومع قدوم السلطة الفلسطينية ارتفعت نسبة العاملين من بين السكان ممن هم في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم ١٥ سنة فاكثر من ٣٠,٤% في عام ١٩٩٦ إلى ٣٦,٧% في عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن يستمر ازدياد نسبة العاملين. كما

انخفـــض معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة من ٢٣,٨% في عام ١٩٩٦ إلى ١١,٨% في عام ١٩٩٩ ونتوقع أن ينخفض المعدل للأعوام القادمة ليصل إلى ٨,٠%. ولكن يجدر التنويه هنا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن من لا يعمل لا يأكل، حيث لا تقدم الدولة أية معونات للمتعطلين عن العمل ولا يشمل النظام الضريبي أية خصومات أو إعفـــاءات للمتعطـــلين. لذلك لا توجد في المجتمع الفلسطيني "مشجعات" على البطالة كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة.

الخصائص التعليمية للسكان

يعتـــبر التعـــليم من اكثر القطاعات تضررا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما أسهم تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة إلى تسرب أعداد كبيرة من الطلبة بقصد العمل أو الزواج المبكر للإناث، بالإضافة إلى غيـــاب برامج التأهيل والتدريب للمعلمين لتحديث أساليب التعليم ونوعيته. وقد واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية عـــند اســـتلامها لمهام التربية والتعليم مشاكل عدة خلقها الاحتلال، فوضعت النهوض بالتعليم في سلم أولوياتها، فشهد قطاع التعليم العام تطورا كبيرا في حجمه خلال فترة قصيرة، فقد أفادت نتائج المسح السنوي للمؤسسات التعليمية للعام الدراســـي١٩٩٩/٢٠٠٠، بـــان هنالك ٢،٦١٠ روضة أطفال ومدرسة في فلسطين موزعة حسب جهات الإشراف كما يـــلي: ١،٢٨٩ مدرسة حكومية و٢٦٤ مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية و٢١٤ مدرسة خاصة و٨٤٣ روضة أطفال. وبـــلغ عـــدد الطـــلاب الملـــتحقين بالمدارس ورياض الأطفال ٩٤٢،٩٤٢ طالبا وطالبة من بينهم ٤٧٧،٠٤٢ ذكرا و ٤٦٥،٩٠٠ أنثى.

وحول الخصائص التعليمية لإفراد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فيلاحظ انخفاض في نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فاكثر، فقد بلغت نسبة الأمية عام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية بناء على نتائج التعداد ١٣,٩%، وقد تفـــاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ٧,٨% في حين بلغت بين الإناث ٢٠,٣%، أمـــا فـــي العام ١٩٩٥ فقد بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية للأفراد ١٥ سنة فاكثر ١٥,٧%، وبلغت ٨,٦% للذكور و٢٣,٠% للإناث (المسح الديمغرافي، ١٩٩٥). وقد بلغت نسبة الأمية عام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية للفئة العمرية (١٥-٢٤) ٣,٠%، في حين بلغت هذه النسبة ٣,١% بين الذكور و٢,٨% بين الإناث.

وقـــد شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم على اختلاف مستوياتها تحسنا في العام ١٩٩٧ مقارنة بالعام ١٩٩٥، فقد بلغت معـــدلات الالـــتحاق للأفراد ٦ سنوات فاكثر في الأراضي الفلسطينية بناء على النتائج للتعداد ٤١,١%، فبلغت للذكور ٤٢,٥% وللإنـــاث ٣٩,٦%. أما في العام ١٩٩٥ فقد بلغت معدلات الالتحاق لكلا الجنسيين ٣٨,٠%، ٣٩,٥% للذكور مقابل ٣٦,٥% للإناث.

مـــن ناحية أخرى، بلغت نسبة الأفراد ١٥ سنة فاكثر الذين لم يتموا أي سنة دراسية أو لم يلتحقوا بالتعليم مطلقا ١٢,٧ %، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين أتموا ١-٦ سنوات دراسية بنجاح ١٩,٨%، في حين بلغت نسبة الذين أتموا ١٣ سنة دراسية أو اكثر بنجاح ١٤,٧%.

يـــتوزع الذكـــور ١٥ ســـنة فاكثر حسب أعلى مؤهل علمي كما يلي: ٧,٨% منهم حاصلون على درجة البكالوريوس فأعـــلى، ٥,٦% حاصلون على درجة الدبلوم المتوسط، ١٧,٨% حاصلون على شهادة الثانوية العامة، ٢٨,٧% انهوا المرحلة الإعدادية، ٢١,٩% انهوا المرحلة الابتدائية، ١٨,٢% لم ينهوا أية مرحلة تعليمية. أما الإناث فيتوزعن حسب

أعلى مؤهل علمي كما يلي: ٣,١% منهن حاصلات على درجة البكالوريوس فأعلى، ٤,٩% حاصلات على درجة الدبلوم المتوسط، ١٥,١% حاصلات على شهادة الدراسة الثانوية العامة، ٢٧,٢% انهين المرحلة الإعدادية، ٢٠,٤% انهين المرحلة الابتدائية و٢٩,٣% لم ينهين أية مرحلة تعليمية.

الفقر في الأراضي الفلسطينية

تشير المعطيات في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٨ أن ٢٠% من الأسر تعيش تحت خط الفقر. وأن ظاهرة الفقر تنتشر بين أوساط أسر قطاع غزة بشكل أعلى من الضفة الغربية، حيث تشير المعطيات إلى أن ٣٣% من اسر قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر، بينما بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في الضفة الغربية ١٥%. وفي المخيمات تبرز ظاهرة الفقر بشكل اكبر منها في مدن وقرى الأراضي الفلسطينية، حيث كانت أسرة واحدة من كل ثلاث أسر في مخيمات اللاجئين تعاني من الفقر في العام ١٩٩٨. بينما بلغ معدل الفقر السائد في المدن ١٧% والقرى ١٨%.

وتتفاوت مستويات واتجاهات الفقر بشكل كبير تبعاً للاختلافات في حجم وتركيبة الأسرة، حيث كان أعلى معدل للفقر في عام ١٩٩٨ بين الأسر المؤلفة من ١٠ أفراد فاكثر ٣٢%، ومن ثم تليها أسر الوحيدين ٢٨%. وتتألف أسر الوحيدين بشكل أساسي من كبار السن، الأمر الذي يفسر انتشار الفقر بشكل كبير بينهم. ويزداد أو ينخفض معدل الفقر بين الأسر المؤلفة من شخصين فأكثر وفقاً لحجم الأسرة، حيث كان أدنى معدل انتشار للفقر ١٣% بين الأسر المؤلفة من ٤-٥ أفراد، ويشكل هذا نصف معدل الفقر للأسر الأكبر حجماً.

ووفقاً للمعطيات ذاتها، أظهرت النتائج إلى أن وضع الأسر التي ترأسها نساء يعتبر أكثر سوءاً من وضع تلك الأسر الفقيرة التي يرأسها رجال. حيث بلغت نسبة الفقر في صفوفها ٢٦%، في حين بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر ويرأسها الذكور ٢٠%.

كما تشير النتائج أن ظروف الأسر التي لا يشارك أربابها في القوى العاملة أسوأ بشكل كبير من ظروف الأسر التي يشارك أفرادها في القوى العاملة، حيث يتضح أن معدل الفقر السائد بين الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة ٢٨% يفوق إلى حد كبير معدل انتشاره بين الأسر التي أربابها مشاركين في القوى العاملة ١٩%.

ويتضح أن الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة (المساعدات الاجتماعية من الشؤون الاجتماعية، وكالة الغوث، لجان الزكاة، وغيرها) كمصدر رئيسي للدخل أسوأ حالاً مقارنةً بالأسر الأخرى، حيث تبين أن ٤١% من الأسر التي تتلقى مساعدات تعيش تحت خط الفقر للعام ١٩٩٨.

الجندر

تعتبر فلسطين بلداً ديمقراطياً من حيث التكوين السياسي، حيث أن هناك فصلا واضحاً بين السلطات الثلاث، وهناك مجلس تشريعي منتخب، ومن حق جميع الأفراد العاقلين البالغين الترشيح والانتخاب بغض النظر عن النوع أو الدين، ويتمتع جميع المواطنين بكافة الحريات المدنية والسياسية، وفقاً لما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال "أن الفلسطينيين يتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والعدل

الاجتمـــاعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل".

كمـــا أن المـــرأة الفلسطينية تمكنت من زيادة تفعيل دورها في هذا المجال بالرغم من المعيقات الاجتماعية الكبيرة التي تحـــول دون مشـــاركتها الرجل كافة الميادين بنفس النسب التي يتوزع السكان الفلسطينيون لها حسب الجنس. أما على صـــعيد الأســـرة فتشير البيانات أن ما نسبته ٩,٠% من الأسر الفلسطينية ترأسها امرأة لعام ١٩٩٧، وقد يكون لتوفر الاحـــتياجات الأساســـية مـــن التعـــليم، الصـــحة والعمل دورا هاما في إزالة الفوارق المبنية على أساس الجنس. أما بخصوص مشاركة المرأة فتشير إحصاءات عام ١٩٩٩، أن نسبة النساء اللواتي أعمارهن ١٥ سنة فاكثر وداخل القوى العاملة بلغت ١٢,٣% وبلغت النسبة بين الذكور لنفس الفئة العمرية ٧٠,٧%. وعلى صعيد تمكين المرأة وبالرغم من حداثة الدولة والتجربة الديمقراطية فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في الهيئة التشريعية العليا (المجلس التشريعي) ٥,٧% ، والمجـــلس الوطني الفلسطيني ٧,٥% ونسبة مشاركتها في الهيئة التشريعية الدنيا (أعضاء المجالس القروية والبلدية) ٠,٥%، وفي الهيئات القضائية ٤,٤%، وكوزيرات وكبار مسئولي الدولة فان هنالك وزيرة واحدة فقط. وبناء على ذلك فانه من الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين الرجل والمرأة في مواقع اتخاذ القرارات الحساسة.

أمـــا عـــلى صـــعيد وضـــع الطفلة الأنثى في الأسرة فان هناك تفضيلا واضحاً للطفل الذكر على الطفلة في المجتمع الفلســـطيني، حيـــث بلغت نسبة الإناث اللواتي عندهن طفلة واحدة وصرحن بأنهن لا يرغبن بإنجاب المزيد من الإناث ١٤,٧%، بينما صرحت النساء اللواتي عندهن طفل ذكر واحد ولا يرغبن بإنجاب المزيد من الذكور ١,٧%. ومن بين النساء اللواتي عندهن ٤ أطفال ذكور صرحت ما نسبته ٩,٧% منهن بأنهن يرغبن بإنجاب المزيد من الأطفال الذكور، وبالنســـبة للنســـاء الـــلواتي عندهن ٤ أطفال إناث صرحت ٢,٣% فقط منهن بأنهن يرغبن بإنجاب المزيد من الإناث (المســـح الديمغـــرافي، ١٩٩٥). هـــناك أيضاً اهتماماً بالذكر على حساب الأنثى في مختلف المجالات، فعلى الصعيد الصحي مثلاً فان الأطفال الذكور اكثر عرضة للإصابة بالإسهال، إلا أن حدة الإسهال اكثر شدة في أوساط الإناث مما يعكس واقع الاهتمام بمتابعة علاج الطفل الذكر اكثر من الأنثى.

مكافحة المخدرات ومنع الجريمة

بـــلغ عـــدد الأفعـــال الإجرامية المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٩ (٢١،٤٢٦) أي ما نسبته (٧,٧) لكل ١٠٠٠ مـــن الســـكان مقارنة بـــ (٢٢،٢٨٦) أي ما نسبته (٨,٣) لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٨، وهذا يشير إلى انخفـــاض عـــدد الأفعـــال الإجـــرامية كانعكاس للسياسة المتبعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة ظاهرة الجريمة.

وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات التي تعتبر آفة عالمية تتفاوت حدتها من بلد لآخر، فإنها لم تصل في المجتمع الفلسطيني إلى درجـــة المرض المزمن حيث أنه ما زال هناك دور قوي للدين وللبنية الاجتماعية والعشيرة والترابط الاجتماعي، إضـــافة لتضافر الجهود التي تبذل على المستوى الرسمي والشعبي لمكافحة هذه الظاهرة، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد قضايا المخدرات التي بلغ عنها عام ١٩٩٨ (٦٢٩) أي ما نسبته (٠,٢٣) لكل ١٠٠٠ من السكان وقد انخفض هذا العـــدد ليصـــل عام ١٩٩٩ إلى (٣٩١) أي ما نسبته (٠,١٤) لكل ١٠٠٠ من السكان، مع العلم بأن قضايا المخدرات المذكورة هنا تشمل كل أشكال التعامل في هذا المجال بما في ذلك التجارة، التعاطي، الترويج، الزراعة.

الإسكان والتيسيرات والمرافق المنزلية الأساسية

انخفض متوسط عدد الأفراد في الغرفة من ٢,٣ فرد للغرفة عام ١٩٩٥ إلى ٢,٠ فرد للغرفة عام ١٩٩٧. أما متوسط نصيب الفرد من مساحة المسكن فسيتم جمع بيانات هذا المؤشر هذا العام من خلال مسح ظروف السكن ٢٠٠٠.

تحسين الوصول إلى مياه الشرب المأمونة

هناك زيادة في نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه فقد ارتفعت هذه النسبة من ٨١,١% عام ١٩٩٥ إلى ٨٣,٦% عام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية.

تحسين الوصول إلى المرافق الصحية الآمنة

ارتفعت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي من ٣١,٧% عام ١٩٩٥ إلى ٣٣,٧% عام ١٩٩٧.

البيئة

المساحة المحمية من الأرض

بلغت مساحة المناطق المحمية ١٧٢,١٥ كم^2 أي ما نسبته ٢,٩% من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٦ مما يخدم الهدف الـــذي يتمـــثل في تحسين البيئة، أما المساحة المحمية من الأرض بموجب قانون خاص بالمحميات الطبيعية فلا يتوفر بيانات عنها في هذه المرحلة.

نصيب الفرد من وحدات الطاقة المستخدمة

بلغ معدل النمو في استهلاك الفرد من الطاقة ٣٨% خلال عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ وهذا النمو ذو تأثير سلبي على البيئـــة لان هذا النمو في استهلاك الطاقة يتوزع على كافة أشكالها (أشكال الطاقة ذات التأثير السلبي على البيئة وأشكال الطاقة الـــتي ليس لها تأثير على البيئة) ويمكن اعتبار هذا النمو في استهلاك الطاقة ذو تأثير إيجابي على البيئة إذا تم استبدال أشكال الطاقة الاحفورية بأشكال الطاقة الصديقة للبيئة.